الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/RES/49/130
24 February 1995

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
البند ١٢ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/49/726)]

٤٩/١٣٠ - ادماج اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية في الجهاز المؤسسي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد قرارها ٤٧/٢١٢ باء المؤرخ ٦ أيار/مايو ١٩٩٣، المتخذ في سياق عملية إعادة التشكيل الجارية في الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، وإذ تؤيد قرار الأمين العام إدماج جميع الأنشطة المتصلة بالشركات عبر الوطنية في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،

وإذ تدرك ما للاستثمار الدولي، فضلا عن تدفقات رأس المال الدولية الأخرى التي تحركها السوق، من دور أساسي في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية في العالم،

وإذ تؤكد ما للمداولات الحكومية الدولية للأمم المتحدة بشأن هذه المواضيع من قيمة فريدة بالنسبة للمجتمع الدولي،

وإقرارا منها بضرورة تحسين الكفاءة والفعالية داخل منظومة الأمم المتحدة لمعالجة قضايا الاستثمار الدولي، وبإمكانية إنجاز هذه التحسينات عن طريق الترشيد الأفضل، سواء للاجتماعات الحكومية الدولية للأمم المتحدة أو لموارد الأمانة العامة،

وإذ تضع في اعتبارها ما تم عام ١٩٩٣ من نقل لشعبة الشركات عبر الوطنية والإدارة التي كانت تتبع إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية السابقة بالأمانة العامة للأمم المتحدة، إلى أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ليصبح اسمها شعبة الشركات عبر الوطنية والاستثمار،

وإذ تضع في اعتبارها ما أنجزته اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية من عمل عبر دوراتها العشرين الماضية، وأنها قد شددت بدرجة أكبر، فيما اضطلعت به من أنشطة في السنوات الأخيرة، على مساهمة الشركات عبر الوطنية في النمو والتنمية في الميدان الاقتصادي، وتعزيز التعاون بين البلدان النامية المضيفة والشركات عبر الوطنية، وتيسير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، واستكشاف الروابط بين تدفقات رأس المال ونشر التكنولوجيا وحيازتها والتجارة في السلع والخدمات، وأن هذا التحول قد أدى إلى زيادة عدد العناصر المشتركة بين أنشطة اللجنة وأنشطة مجلس التجارة والتنمية وهيئاته الفرعية،

وإذ تدرك الحاجة إلى تجنب ازدواجية لا ضرورة لها في عمل هيئات الأمم المتحدة،

وإذ تضع في اعتبارها قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩١٣ (د-٥٧) المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤، وبخاصة الفقرتان ٣ و ٤ منه، والوثيقة المعنونة "شراكة جديدة من أجل التنمية: التزام كرتاخينا"[(١)] التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الثامنة المعقودة في كرتاخينا دي انديا‌س، كولومبيا، في الفترة من ٨ - ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٢، وقرار الجمعية العامة ١٨٣/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ الذي أعادت فيه الجمعية تأكيد الدور الهام للمؤتمر بوصفه، في جملة أمور، أنسب مركز تنسيق في الأمم المتحدة للمعالجة المتكاملة لقضايا التنمية وما يتصل بها من قضايا في مجالات رئيسية تشمل التجارة والسلع الأساسية والتمويل والاستثمار والخدمات والتكنولوجيا، بما يخدم مصالح جميع البلدان، ولا سيما مصالح البلدان النامية،

١ - تقرر أن تصبح اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية لجنة تابعة لمجلس التجارة والتنمية وأن يطلق عليها اسم جديد هو لجنة الاستثمار الدولي والشركات عبر الوطنية؛

٢ - تطلب إلى مجلس التجارة والتنمية أن يعالج على سبيل الاستعجال مسألة توجيه برنامج عمل لجنة الاستثمار الدولي والشركات عبر الوطنية على أساس التوصيات الصادرة عن اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية في دورتها العشرين[(٢)]، بحيث يقوم مجلس التجارة والتنمية بتوجيه العمل على نحو يجتذب، كلما أمكن، حضور كبار المسؤولين ذوي الصلة في القطاع العام، وكذلك ممثلين عن القطاع الخاص، وأن يشمل العمل ما يلي:

(أ) تشجيع تبادل الآراء والخبرات فيما بين من يهمه الأمر من الحكومات والشركات التجارية

---

(١) انظر: أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الدورة الثامنة، التقرير والمرفقات (TD/364/Rev.1) (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.II.D.5) الجزء الأول، الفرع ألف.

(٢) انظر: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٤، الملحق رقم ١٢ (E/1994/32).

والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية والنقابات والخبراء بشأن القضايا المتصلة بالاستثمار الدولي، والشركات عبر الوطنية، وتهيئة البيئة المناسبة للقطاع الخاص وتنمية المشاريع؛

(ب) استعراض ما أنجزته الأمانة العامة من عمل، وتزويدها بالتوجيهات، فيما يتعلق بأنشطتها البحثية ونشر المعلومات عن السياسات والبرامج والتطورات المتصلة بالاستثمار الدولي والشركات عبر الوطنية وتهيئة البيئة المناسبة للقطاع الخاص وتنمية المشاريع؛

(ج) استعراض ما أنجزته الأمانة العامة من عمل، وتزويدها بالتوجيهات، بشأن تقديم المساعدة التقنية للحكومات المهتمة بإقامة نظم استثمار وتهيئة البيئات المناسبة لاجتذاب مزيد من الاستثمار الأجنبي ومزيد من الدعم لتنمية المشاريع، مما يسهم في النمو الاقتصادي للبلدان المضيفة وتنميتها،

٣ - تطلب إلى الأمين العام إعادة كامل موارد برنامج الشركات عبر الوطنية على نحو ما تم تخصيصه أصلا في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ وبما يتفق وقرار الجمعية العامة ٢٢٨/٤٨ ألف، المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣؛

٤ - تدعو الدول الأعضاء والأطراف المهتمة إلى زيادة الدعم المالي من أجل التعاون التقني، وخدمات الاستشارة وتقديم المشورة، وأنشطة التدريب والبحث والإعلام في ميدان الاستثمار الأجنبي؛

٥ - تقرر أن تُبقي اللجنة قيد الاستعراض أعمال فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، الذي ستعقد دورته القادمة في جنيف في النصف الأول من عام ١٩٩٥؛

٦ - تقرر أيضا عقد الدورة التالية للجنة في جنيف في النصف الأول من عام ١٩٩٥.

الجلسة العامة ٩٢
١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٤